دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	تحليل لمستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى التقارير القطاعية مع دراسة تطبيقية
المصدر:	الفكر المحاسبي
الناشر:	جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة
المؤلف الرئيسي:	ناصر، داليا عادل عباس السيد
المجلد/العدد:	مج19, ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	اكتوبر
الصفحات:	109 - 149
رقم MD:	969969
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المعايير المحاسبية، المعلومات المحاسبية، التقارير المالية، التقارير القطاعية، الخصائص المحاسبية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/969969

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

تحليل لمستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى التقارير القطاعية: مع دراسة تطبيقية

الدكتورة
داليا عادل عباس السيد ناصر
المدرس بقسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة دمياط

تحليل لمستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

فى التقارير القطاعية: مع دراسة تطبيقية

دكتورة داليا عادل عباس السيد ناصر

المدرس بقسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة دمياط

يناير ٢٠١٥ م

الملخص Abstract

تناولت الدراسة تحليلا لطبيعة العلاقة بين مسوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبين محتوى التقارير القطاعية التشغيلية طبقا للاصدارات الحديثة لمعيار اعداد تلك التقارير. واستهدفت الدراسة تعظيم الفائدة من اعداد تلك التقارير عن طريق رفع مستوى الخصائص النوعية لمحتوياتها. وقد أوضحت الدراسة أن العمل بمعيار التقارير القطاعية التشغيلية فى الشركات المصرية المقيدة فى سوق الأوراق المالية مازال محدودا وضعيفا. وأوصت الدراسة بالزام الشركات المصرية خاصة المسجلة بسوق رأس المال بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبى الصادر حديثا للتقارير المالية الدولية رقم IFRS 8 لما يمكن أن يحققه ذلك من قيمة مضافة للافصاح، واجراء تقييم دورى لمدى توافر الخصائص النوعية الوراردة فى الاطار المفاهيمى المشترك الصادر عام ٢٠١٠ بهذه التقارير.

المصطلحات الأساسية فى البحث:

التقارير القطاعية segment reports، قطاع التشغيل operating segment ، ايرادات القطاع segment revenues، مصروفات القطاع segment expenses ، الخصائص النوعية qualitative characteristics ، الخصائص الرئيسية primary characteristics، الخصائص الداعمة secondary characteristics

تحليل لمستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في التقارير القطاعية: مع دراسة تطبيقية

دكتورة / داليا عادل عباس السيد ناصر

المدرس بقسم المحاسبة بكلية التجارة جامعة دمياط

مقدمة

مع تعقد عمليات المنظمات المعاصرة وتشابكها ونظرا لما تواجهه الشركات من منافسة شديدة دفعت بها الى التنويع فى خطوط الانتاج أو فتح فروع تابعة للشركة فى مناطق جغرافية مختلفة، لم تعد القوائم المالية المجمعة كافية لأن يقوم المستخدمون باتخاذ القرارات المالية الصحيحة حيث أصبح من الصعب تحليل الاداء الماضى وبالتالى القدرة على التنبؤ بالاداء المستقبلى للشركة (Li, 2013). وينظر للأداء الكلى للشركة على أنه تجميع لأداء كل القطاعات التشغيلية والتى تختلف بشكل جوهرى من حيث العوائد والمخاطر والربحية (Benjamin et al., 2010) والتى تخفيها القوائم المالية التجميعية للشركة. وبالتالى فإن القوائم المالية التجميعية فقدت فائدتها بالنسبة للمستثمرين (Francis & Schipper, 1999) حيث أنه من المستحيل التنبؤ بالنواحى المستقبلية للشركة بدون معلومات عن كل قطاع بها. وبالتالى فإن المستخدمين بحاجة لمعلومات قطاعية تكميلية لتحديد العمليات المختلفة للشركة (Benjamin et al., 2010) والذى يعنى تقسيم الشركة الى أجزاء قطاعية سواء قطاعات تشغيل أو قطاعات جغرافية وعرض المعلومات المالية القطاعية المجزأة جنبا الى جنب مع معلومات الشركة الإجمالية وقد وجد Epstein and Palepu (1999) فى دراسته لعدد ١٤٠ محللاً مالياً أن المعلومات القطاعية من أكثر المعلومات أهمية لاتخاذ القرارات الاستثمارية وبذلك فإن التقارير القطاعية أصبحت جزءاً لا يتجزأ وأساسى بالنسبة لعملية تحليل الاستثمارات (Association for Investment Management and Research, 1993).

وتعتبر المعلومات القطاعية مصدرا هاما للمعلومات عن عمليات الشركة وأنشطتها. وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عام ١٩٩٧ قائمة معايير المحاسبة المالية رقم SFAS 131 بعنوان "الافصاحات الخاصة بالقطاعات والمعلومات الأخرى" وذلك لتحسين جودة المعلومات القطاعية للشركات. ويتطلب هذا المعيار أن يتم تحديد

القطاعات التى سيتم التقرير عنها وفقا "لمدخل الادارة" اى باتباع الهيكل التنظيمى والادارى الداخلى للشركة ونظام التبعية المالية ورفع التقارير المالية لمجلسى الادارة والمدير التنفيذى. وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية كجزء من مشروع توحيد المعايير مع مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكى عام ٢٠٠٦ (IASB and FASB, 2006) معيار المحاسبة الدولية رقم ٨ (IASB, 2006) بعنوان التقارير القطاعية والذى يقوم على أساس مدخل الادارة والمبنى على قائمة معايير المحاسبة المالية رقم ١٣١. وفى هذا الصدد فقد رأى مجلس معايير المحاسبة الدولية منافع عديدة لتطبيق المدخل الادارى مشيرا الى أن الأدب المحاسبى أوضح أن قائمة معايير المحاسبة المالية رقم ١٣١ ستؤدى الى الافصاح عن معلومات ذات فائدة اكبر مقارنة بالمعيار رقم [١] ١٤ مستندا الى أن الأبحاث أكدت أنه نتج عن تطبيق المعيار SFAS 131 التقرير عن عدد أكبر من القطاعات التشغيلية وكذا الافصاح عن المزيد من المعلومات القطاعية مما سمح للمستخدمين أن يروا الشركة بعيون الادارة. كما أنه أدى الى دعم الاتساق مع الأجزاء الأخرى فى التقرير المالى (مثل مناقشات الادارة والتحليل) بالاضافة الى تقديم مقاييس عديدة عن أداء القطاعات المختلفة (IASB, 2005, IFRS 8, BC 6).

وقد ناقش مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولى رقم ١٤ عن التقارير القطاعية مع مستخدمى القوائم المالية مشيرا الى أن أغلب المستخدمين يفضلون المدخل الإدارى للمعيار ١٣١ على المدخل الادارى المعدل للمعيار ١٤ والذى يتضمن عمل تقديرات للمخاطر والعوائد (IFRS 8, BC 10). ولكن على الرغم من ذلك فان هناك بعض الانتقادات التى وجهت للمدخل الادارى البحت والذى يتضمن التقرير عن مقاييس أخرى لم ترد بالمعيار منها الإنخفاض المحتمل لإفصاحات التقارير القطاعية، وإلغاء الافصاحات الخاصة بالتزامات القطاعات (Crawford et al., 2012; Nichols et al., 2012).

ونظرا لأهمية المعلومات التى تقدمها التقارير القطاعية فإنه يجب أن تتوافر فيها الخصائص النوعية الرئيسية والداعمة الواردة فى الاصدارات المهنية المحاسبية وبصفة خاصة ماورد فى الاطار المفاهيمى المشترك الصادر فى عام ٢٠١٠م بأعلى مستوى ممكن فى المعلومات التى تتضمنها كي تحقق الاستفادة المطلوبة لمستخدميها فى اتخاذ القرارات

---

[١] يتطلب المعيار رقم ١٤ والصادر عام ١٩٧٦الافصاح عن الايرادات ومقياس ربحية واصول محددة على اساس النشاط أو على اساس جغرافى(FASB, 1976).

الصحيحة. وعلى ذلك فإن هذه الدراسة **تهدف الى تحليل مستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فى التقارير القطاعية فى اتجاه تطويرها لخدمة مستخدميها.**

تحليل الدراسات السابقة:

تمت دراسات مستفة تناولت الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ودراسات أخرى مرتبطة بالتقارير القطاعية فى الوقت الذى لم تتم دراسات كافية لتحديد العلاقة بينهما. وتفسيرًا لذلك تعرض الباحثة لأهم هذه الدراسات فيما يلى:

أ- الدراسات المرتبطة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ركزت بعض الدراسات على دراسة خاصية واحدة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية فمثلا تناولت دراسة (Koonce et al. 2011) خاصية الملاءمة بينما تناولت دراسة (Maines and Wahlen 2006) خاصية الموثوقية ودراستى (Brown 1968 و(Kothari 2001) خاصية التوقيت، ودراسة (De Franco et al. 2011) خاصية القابلية للمقارنة، ودراسة (e.g. Barth et al. 2013) الشفافية.

وركز البعض الآخر على تحليل خاصيتين فى نفس الوقت مثل الملائمة والموثوقية وهى الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية وفقا لمجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية حتى ٢٠١٠. ولكن الحظ الأوفر من الدراسات كانت تلك المتعلقة بملاءمة القيمة value relevance والتى تناولت خاصيتى الملاءمة والموثوقية . (Barth et al. 2001, p. 81)وفى هذا الصدد يقترح Kadous et al. (2012) ألا يتم الفصل بين الملاءمة والموثوقية بشكل منفصل عند قياس القيمة العادلة. وفسر Power (2010)كيف أن مجلسى معايير المحاسبة المالية والدولية قاما بمواءمة مفهوم الموثوقية ليتماشى بشكل أفضل مع الاستخدام المتزايد للقيمة العادلة والتى تعتبر أكثر ملاءمة (فائدة القرار). وقام Allen and Ramanna (2013) بدراسة ذلك عمليا حيث وجد أن أعضاء مجلس معايير المحاسبة المالية ذوى الخبرة فى الخدمات المالية يميلون الى إصدار معايير تخفض من الموثوقية وتزيد من الملاءمة. كما تم دراسة التوقيت والتحفظ معا ويمكن قياس التوقيت بمدى حساسية عوائد الشركة sensitivity of a firm's earnings to returns ويرى (Basu ,1997) التحفظ بأنه الحساسية العالية للعوائد السالبة higher sensitivity to negative returns (Ball et al. 2000, Ball 2006, Dechow et al. 2010).

كما أن هناك بعض الدراسات التى تناولت بالدراسة أكثر من خاصيتين فى نفس الوقت فعلى سبيل المثال نجد أن Joyce et al. (1982) قام بفحص المعايير الأمريكية فى ضوء الاطار المفاهيمى (SFAC 2) من خلال ٢٦ عضواً سابقاً فى مجلس معايير المحاسبة المالية حيث قام بالتحقق من ١١ خاصية نوعية للمعلومات المحاسبية؛ وتشير النتائج الى أن مجموعة الخصائص هذه شاملة comprehensive but not parsimonious وأن خاصيتى القابلية للتحقق والتكلفة هما الخاصيتين التشغيلتين الوحيدتين two QCs (verifiability and cost) are operational . والدراسة الوحيدة التى تم فيها استخدام البيانات المنشورة من قبل معدى القوائم المالية أى المديرين بغرض تحليل مجموعة كبيرة من الخصائص النوعية بطريقة غير مباشرة هى دراسة van Beest et al. (2009) حيث قام الباحثون بتقسيم الخصائص النوعية وعددها ٢١ بندا محاولين الاجابة على التساؤلات التى وجهها Jonas and Blanchet (2000) لتقدير جودة التقرير المالى من خلال هذه الخصائص. وقد قام Van Beest et al. (2009) بتطبيق هذا المدخل من خلال اعطاء قيمة للبنود التى تحتويها تقارير الشركات وعددها ١٢٠ شركة بعضها يطبق معايير المحاسبة الدولية وبعضها يطبق معايير المحاسبة الامريكية وتم التوصل الى أنه لا يوجد فرق جوهري فى الجودة بين هذه المعايير، ولكن توجد علاقة مع العناصر الأخرى مثل الحجم والصناعة. وأخذا فى الاعتبار أن الخصائص النوعية مجردة abstract ويصعب قياسها عن طريق مؤشرات عملية أو اختبارية فان السبيل الى ذلك يمكن بالاعتماد على الدراسات الاستقصائية أو المقابلات الشخصية من أجل تجميع البيانات المطلوبة الخاصة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. ولذلك قام Dichev et al. (2013) بسؤال المديرين الماليين بهذا السؤال: "ماذا يعنى مفهوم جودة الأرباح؟ earnings "quality" وكانت من أكثر الاجابات أن "تعكس بدقة الواقع الاقتصادى" وأن "تعكس بدقة نتائج العمليات" وهذا يتسق مع التمثيل العادل. كما أن الاجابات تضمنت أيضا " الشفافية / الوضوح " و "التحفظ" (Nobes et al. 2014).

ب- الدراسات المرتبطة بطبيعة الإفصاح فى التقارير القطاعية

تناولت الدراسات السابقة التقارير القطاعية من جوانب مختلفة؛ سواءً حيث كمية الافصاحات القطاعية أو وفوائد الافصاحات القطاعية ومنها الفجوة فى الدراسات الحالية.

- كمية الافصاحات القطاعية Quantity of Segment Reporting

نظرا لحداثة المعيار الدولى IFRS رقم ٨ فانه لا توجد دراسات تطبيقية كافية حيث بدأ العمل بالمعيار بدءًا من ٢٠٠٩.

(Bugeja, Czernkowski, & Moran, 2012; Crawford, Extance, Helliar, & Power, 2012; Lucchese & Di Carlo, 2012; Mardini, Crawford, & Power, 2012; Rahahleh, 2010; Valenza & Heem, 2010)

ليس هذا فحسب ولكن النتائج كانت متضاربة حيث وجدت بعض الدراسات أثرا ايجابيا لهذا المعيار من حيث كمية المعلومات التى يتم الافصاح عنها بينما لم يتم التحقق من هذا الأثر فى دراسات أخرى. وتوضيحا لذلك قام Mardini et al. (2012) باستخدام فهرس index checklists لتقييم المعلومات القطاعية التى تحويها التقارير القطاعية لعدد ١٠٩ شركة أردنية تم اعدادها وفقا للمعيار الدولى رقم ٨ ووجدوا أن المعلومات القطاعية التى تم الافصاح عنها وفقا للمعيار رقم ٨ أكبر من تلك التى تم التقرير عنها فى ضوى المعيار السابق رقم ١٤. ليس هذا فحسب بل إنه تم التقرير عن عدد أكبر من القطاعات ومعلومات قطاعية جديده أيضا. أما Rahahleh (2010) فقد قام بدراسة مدى تطبيق معيار رقم ٨ فى الشركات الأردنية ووجد أن ٧٣% من الشركات الاردنية تقوم بالافصاح عن قطاعاتها التشغيلية وفقا للمعيار رقم ٨ وهذا يشير الى أنه يتم تطبيق هذا المعيار بدرجه عالية فى الأردن.

أما Valenza and Heem (2010) فقد وجدا نتائج مخالفة حيث قاما بتحليل التقارير القطاعية نصف السنوية لأكبر ٣٦ شركة فرنسية وفقا للمعيار رقم ٨ ووجدوا أن عدد القطاعات والمؤشرات القطاعية وفقا لهذا المعيار لم تتغير ولم تزداد. كما أن (Crawford et al. ,2012) عندما قاموا بتحليل التقارير القطاعية لعدد ١٥٠ شركة انجليزية والمقابلة الشخصية للعديد من مستخدمى القوائم المالية فانهم وجدوا أن متوسط عدد القطاعات التى يتم الافصاح عنها قد زاد بعد تطبيق المعيار رقم ٨ ولكن عدد البنود التى يتم التقرير عنها لكل قطاع يتم الافصاح عنه قد انخفض ولكن من خلال المقابلات الشخصية توصل الباحثون الى أن المعلومات القطاعية كانت مفيده لاتخاذ قرارات استثمارية ملائمة.

وفى ايطاليا تم فحص الافصاحات القطاعية لعدد ٦٤ شركة ايطالية مسجلة بالبورصة الإيطالية للاعوام ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، و٢٠١٠ وذلك للتحقق من أثر تطبيق المعيار رقم ٨ ووجدوا أنه لم تقم الشركات الإيطالية المسجلة بالتعديل الجوهرى للطريقة التى تقدم بها المعلومات القطاعية (Lucchese & Di ,Carlo, 2012). أما فى استراليا فقد قام Bugeja et al. (2012) بدراسة أثر التحول من تطبيق المعيار ١٤ الى المعيار ٨ على التقارير القطاعية للشركات المسجلة بالبورصة ووجدوا أن هذا التحول نتج عنه زيادة الافصاح عن عدد القطاعات.

وتجدر الاشارة الى أن المعيار الدولى رقم ٨ يتشابه الى حد كبير مع المعيار الامريكى رقم ١٣١ وأنه لا توجد سوى اختلافات بسيطه بينهما حيث أن المعيار رقم ٨ تم اصداره فى ضوء المعيار الأمريكى ١٣١ (International Financial Reporting Standards, 2010a). وهناك عدد كبير من الدراسات التى تتعلق بالمعيار الأمريكى ١٣١ (Berger et al., 2003; Ettredge, Soo Young, Smith, & Stone, 2006; Ettredge, Soo Young, Smith, & Zarowin, 2005; Herrmann & Thomas, (2000; Lee, 2010; Sanders, Sherman, & Clark, 1999; Street, Nichols, & Gray, 2000.

وتوصلت معضم هذه الدراسات الى أنه نتج عن تطبيق الشركات للمعيار الامريكى ١٣١ زيادة عدد القطاعات التى يتم الافصاح عنه أو الافصاح عن كم أكبر من المعلومات القطاعية فمثلا وجد Sanders et al. (1999) أن عدد القطاعات التى يتم الافصاح عنها من قبل الشركات الامريكية قد زاد بعد تطبيق الميعار الامريكى ١٣١ وكذا Street et al. (2000) عندما قاموا بدراسة أثر تطبيق المعيار ١٣١ لعدد ١٠٠٠ شركة أمريكية عالمية عامى ١٩٩٧ و ١٩٩٨ ووجدوا أن لم يتم الافصاح عن عدد أكبر من القاطاعات ومعلومات أكثر عن كل قطاع فقط ولكن وجدوا أن الاتساق بين المعلومات القطاعية ومناقشات الاداره قد تحسن بتطبيق هذا المعيار. وبالمثل فإن Herrmann and Thomas (2000) وجدا أن المعلومات القطاعية التى تم الافصاح عنها سواء بالنسبة لعدد القطاعات أو المعلومات التى تم الافصاح عنها بواسطة كل قطاع من قبل أكبر ١٠٠ شركة أمريكية مسجلة بعام ١٩٩٨ قد زاد بشكل جوهرى بعد تطبيق المعيار الأمريكى ١٣١. وعلاوة على ذلك فإن Berger et al. (2003) قاموا بمقارنة المعلومات القطاعية التى تم الافصاح عنها فى ضوء المعيارين المريكى ١٣١ و١٤ لعدد ٢٩٩٩ شركة أمريكية ووجدو

أن الشركات قامت بالافصاح عن عدد أكبر من القطاعات والمعلومات التفصيلية فى ضوء المعيار الامريكى ١٣١ مقارنة بالمعيار الامريكى رقم ١٤.

وبناء علي ما سبق فإنه يمكن القول بأن الدليل العملى للدراسات السابقة يوضح أن هناك تحسن فى كم الافصاح القطاعى فى ضوء المدخل الادارى الذى بنى عليه المعيار ١٣١ فى أمريكا (Berger et al., 2003; Herrmann & Thomas, 2000; Sanders et al., 1999; Street et al., 2000). وأخيرا فإنه على الرغم من التشابه الكبير بين المعيار الامريكى ١٣١ والمعيار الدولى رقم ٨ فإن هناك نتائج مختلفة لبعض الدراسات من حيث عدم وجود أثر لتطبيق المعيار رقم ٨ (Valenza & Heem, 2010; Lucchese & Di Carlo, 2012) حيث وجد Valenza and Heem (2010), وأنه لم يحدث أى تغيير نتيجة تطبيق المعيار رقم ٨ من حيث الافصاحات القطاعية وذلك فى هونج كونج، وقد يرجع ذلك الى أن البيئة الثقافية والاجتماعية والتنظيمية والاقتصادية تختلف من دولة لأخرى (Li, 2013).

- فائدة الافصاحات القطاعية **Usefulness of segment disclosure**

ركزت بعض الدراسات على فائدة الافصاح فى التقارير القطاعية وفقا للمعيار رقم١٣١ (Lee, 2010; Berger et al., 2003; Ettredge et al., 2005; SFAS No.131 Ettredge et al., 2006). وقد قام Berger et al. (2003) بدراسة فائدة الافصاح فى التقارير القطاعية من خلال اختبار القيمة التنبؤية للمعلومات التى تحويها التقارير القطاعية بالأرباح المستقبلية ووجدوا أن دقة التنبؤ قد تحسنت من قبل المحللين بعد تطبيق المعيار رقم ١٣١ لأنه ترتب على تطبيق هذا المعيار تقديم المزيد من المعلومات (Berger et al., 2003). وفى ضوء ما توصل إليه Berger et al. (2003) قام Ettredge et al. (2005) بفحص ما اذا كان تطبيق الشركات لمتطلبات الافصاح فى التقارير القطاعية فى ضوء المعيار ١٣١ قد زاد من قدرة الشركة على التنبؤ بالعوائد المستقبلية. وقد تم استخدام معامل استجابة العوائد المستقبلية forward earnings response coefficient (FERC) كمؤشر لقدرة البورصة على التنبؤ بالعوائد المستقبلية للشركات وذلك لدراسة الارتباط بين العوائد الحالية والعوائد المستقبلية للشركة من خلال انحدار العوائد الحالية مقابل المستقبلية regressing current returns against future earnings للعينة التى تم اختيارها من الشركات وذلك قبل تطبيق المعيار رقم ١٣١ وبعد

تطبيقه، وتشير نتائج هذه الدراسة الى أن المؤشر قد ازداد بعد تطبيق المعيار رقم ١٣١ وهذا يعنى أن المعلومات الخاصة بسعر السهم للعينة المختاره قد ارتفع بعد تطبيق المعيار رقم ١٣١ مقارنة بتطبيق المعيار رقم ١٤وهذا يعنى بدوره زيادة فى قدرة البورصة على التنبؤ بالعوائد المستقبلية فى ضوء تطبيق المعيار رقم ١٣١.
.(Ettredge et al., 2005)

وعلاوة على ذلك فقد أكدت Lee (2010) على أهمية الافصاح فى التقارير القطاعية ومن خلال دراسة ملاءمة القيمة للافصاح فى التقارير القطاعية فى فى ضوء العيار الامريكى رقم ١٣١ مقابل المعيار ١٤ وتوصلوا الى أن ملاءمة القيمة للدخل القطاعى قد تحسنت فى ضوء المعيار رقم ١٤ كما وجد Ettredge et al. (2006) أن شفافية الربحية القطاعية قد تحسنت بتطبيق المعيار رقم ١٣١ فى أمريكا. ولذا يمكن التوصل الى أن معظم الدراسات السابقة أكدت الفوائد العديدة للمدخل الادارى للمعيار الامريكى رقم ١٣١ see Lee, 2010; Berger et al., 2003; Ettredge et al., 2005; Ettredge et al., 2006.) ولكن للأسف لا توجد دراسات خاصة بمدى أهمية وفوائد الافصاحات القطاعية فى ضوء معيار التقارير المالية الدولية رقم ٨ فى مصر ولا يزال تطبيق المعيار المصرى رقم ٣٣ هو السائد ولذا فإن هناك حاجه ملحه لالغاء العمل بهذا المعيار وتطبيق معيار التقارير المالية الدولية رقم ٨.

فرض البحث:

"لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة فى الاطار المفاهيمى المشترك الصادر عام ٢٠١٠ وبين الافصاح فى التقارير القطاعية للشركات المصرية".

خطة البحث:

تضمن البحث العناصر التالية:

١- تحليل لطبيعة الافصاح فى التقارير القطاعية.
٢- تحليل لطبيعة التطور فى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
٣- مدخل مقترح لتقدير مستوى الخصائص النوعية فى التقارير القطاعية.
٤- الدراسة التطبيقية.

أولاً: تحليل لطبيعة الافصاح فى التقارير القطاعية.

يعنى مفهوم "الإفصاح القطاعي" الإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بالقطاعات الرئيسية التي تتكون منها الشركة ، والتي تساعد مستخدمي القوائم المالية على تقييم كل قطاع رئيسي على حدة من حيث الربحية ودرجة المخاطر المرتبطة وفرص النمو. وتتمثل أهمية الإفصاح عن المعلومات القطاعية فى تقديم المعلومات التفصيلية لمستخدمي المعلومات المحاسبية والتي تمكنهم من إجراء التنبؤات وتقييم الأداء السابق للشركة ككل ، ولقطاعاتها الرئيسية ، فضلا عن وضع التصورات المستقبلية بشأنها. ولا شك أن نشر المعلومات المجملة عن الشركات المتنوعة النشاط قد يسهل من إخفاء بعض أوجه القصور الموجودة ذات الدلالة المهمة ، حيث يمكن عن طريق المعلومات المجملة إخفاء بعض أوجه القصور الموجودة في بعض الأنشطة ، والتي يحول الإفصاح عن المعلومات القطاعية دون إخفائها. فوجود المعلومات القطاعية في القوائم المالية المنشورة يساعد في تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بمعلومات عن الحجم النسبي وأرباح ومساهمات واتجاهات النمو في مختلف الأنشطة المتنوعة للشركة ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها لتمكينهم من القيام بتقديرات أفضل عن المنشأة ككل ، فضلا عن تزويدهم بتأثير التغييرات في المكونات الجوهرية في أنشطة الشركة على نشاط الشركة ككل[٢].

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة فى ٢٠٠٦ معيار جديد حول التقارير القطاعية للحد من الاختلافات بين معاييرIAS/IFRS وUS GAAP الدولية وهو معيار التقارير المالية الدولية IFRS08 الذي يلغي ويحل محل معيار المحاسبة الدولي IAS14 السابق والذى يناظر معيار المحاسبة المصرى رقم ٣٣ التقارير القطاعية والذى لا يزال العمل به حتى الآن. وتجدر الاشارة الى أن هذا المعيار الجديد هو نسخة شبه كاملة للمعيار SFAS131 الصادر عن مجلسFASB ، وينص المعيار IFRS08 على نشر معلومات قطاعية من طرف الشركات من خلال الاعتماد في ذلك على ما يسمى نهج الادارة بدلا من نهج المخاطر والعوائد الذي كان معتمد في المعيارIAS14 ، ويعني النهج الادارى أن الشركات يتوجب عليها مواءمة معلوماتها القطاعية حسب التقارير الداخلية الخاصة بالادارة، خلاف ما كان سائد في المعيار السابق الذي كان يعتمد على نهج المخاطر والعوائد في توفير الشركات للمعلومات القطاعية (سفير، ٢٠١٣).

لقد كان المعيار IFRS08 موضع الكثير من النقاش قبل أن يتم اعتماده، حيث كانُ يخشى من فقدان القابلية للمقارنة لمؤشرات الأداء لأنها ليست بالضرورة نفسها بالنسبة لجميع الشركات، وحسب IASB فان المعيار IFRS08 يسمح بقدر أكبر من الشفافية من

---

[2] http://www.accdiscussion.com/t15407/#

خلال تزويد مستخدمين البيانات المالية بالقدرة على تقييم ودراسة المعلومات القطاعية "من خلال عيون الإدارة"

إن النهج الذي استند إليه مجلس معايير المحاسبة الدولية في صياغة المعيار IFRS08 القائم على الرؤية الإدارية للتقرير عن القطاعات التشغيلية، يحدد بالدرجة الأولى التقارير الداخلية التي تتعامل بها الإدارة أنها هي الأساس الذي تعتمد عليها الشركة في تقسيم القطاعات التشغيلية واصدار تقارير قطاعية منفصلة في شأنها، هذا الأساس يمّكن المساهمين الذين ليس لهم سلطة نفوذ داخل الشركة من تكوين فكرة عن التسيير الداخلي للشركة ومدى قدرة الوكيل في تشخيص محيط الشركة الداخلي والخارجي لتحقيق مصالحه، وفي نفس الوقت يساهم هذا المعيار في إرساء إطار فعال للممارسة الحوكمة من خلال هذه النظرة الإدارية. ذلك أن المسيرين دائما عند إعدادهم للتقارير الداخلية يأخذون في الحسبان بن هذه التقارير سوف تكون أساس للإفصاح عن التقارير القطاعية وبالتالي تظهر للعلن، ما يحتم عليهم العمل أكثر لعكس أفضل صورة لمجهودهم الداخلي وبالتالي ينعكس على قيمة الشركة(سفير، ٢٠١٣).

وهناك هناك العديد من المشكلات المرتبطة بالإفصاح تتمثل في:

- تحديد القطاعات التي ينبغي التقرير عنها ولمعالجة هذه المشكلة اتجهت المهنة إلى تبني مفهوم "القطاعات التشغيلية" كبديلا للمفهوم السابق الذي كان يركز على القطاعات الصناعية.
- تحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها سواء الخاصة بالإيراد القطاعية، أو بربحية القطاع ، أو الأصول المخصصة للقطاع .

الضوابط الأساسية للافصاح بالتقارير القطاعية طبقا للمعيار المصرى رقم (٣٣)[3]:

١- تفصح الشركة عن ايرادات القطاع بالنسبة لكل قطاع مطلوب التقرير ويتم التقرير عن إيرادات القطاع من المبيعات للعملاء وايرادات القطاع من المعاملات مع القطاعات الأخرى بصفة منفصلة.

٢- تفصح الشركة عن نتائج القطاع بالنسبة لكل قطاع مطلوب التقرير عنه مع عرض نتائج العمليات المستمرة بشكل منفصل عن نتائج العمليات غير المستمرة.

٣- تقوم الشركة بإعادة إثبات نتائج القطاع فى الفترات السابقة المعروضة فى القوائم المالية وذلك لربط الافصاحات المطلوبة بموجب فقرة ٥٢ الخاصة بالعمليات غير

[3] http://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/efsa2_merge_account/cont33.htm

المستمرة مع جميع العمليات المبوبة فى الفترات السابقة كعمليات غير مستمرة فى تاريخ ميزانية آخر فترة معروضة.

٤- تقوم الشركة بالإفصاح عن مجموع القيمة الدفترية لأصول القطاع بالنسبة لكل قطاع مطلوب التقرير عنه.

٥- تقوم الشركة بالإفصاح عن التزامات القطاع بالنسبة لكل قطاع مطلوب التقرير عنه.

٦- تفصح الشركة عن مجموع التكلفة المتكبدة أثناء الفترة لاقتناء أصول للقطاع والتى من المتوقع استخدامها خلال أكثر من فترة (الأصول الثابتة والأصول غير الملموسة) وذلك بالنسبة لكل قطاع مطلوب التقرير عنه، وبينما يشار إلى ذلك أحيانا بالإضافات الرأسمالية أو النفقات الرأسمالية، فإن القياس المطلوب طبقا لهذا المبدأ يكون على أساس الأستحقاق وليس على الأساس النقدى.

٧- تفصح الشركة عن مجموع مبلغ المصروفات المدرج ضمن نتائج القطاع بالنسبة لإهلاك واستهلاك القطاع عن الفترة بالنسبة لكل قطاع مطلوب التقرير عنه.

٨- بالنسبة لكل قطاع مطلوب التقرير عنه، تقوم الشركة بالإفصاح عن اجمالى قيمة المصروفات الهامة غير النقدية بخلاف الإهلاك والاستهلاك المطلوب الافصاح عنه بصورة منفصلة طبقا لفقرة "٥٨" والمدرجة ضمن مصروفات القطاع وبالتالى تم خصمها عند قياس نتائج القطاع.

٩- تفصح الشركة ،بالنسبة لكل قطاع مطلوب التقرير عنه عن إجمالى حصة الشركة فى أرباح أو خسائر الشركات الشقيقة أو المشروعات المشتركة أو الاستثمارات الأخرى التى يحاسب عنها طبقا لطريقة حقوق لملكية إذا كانت عملياتها تقع بصفة جوهرية ضمن نطاق القطاع الواحد.

١٠- بينما يتم الإفصاح عن مبلغ واحد مجمع طبقا للفترة السابقة، يتم دراسة كل شركة شقيقة أو مشروع مشترك أو أى استثمار آخر يحاسب عنه بطريقة حقوق الملكية بطريقة منفردة لتحديد ما إذا كانت عملياتها تقع ضمن نطاق القطاع بصفة جوهرية من عدمه.

١١- إذا تم الإفصاح عن إجمالى حصة الشركة فى أرباح أو خسائر الشركة الشقيقة أو المشروع المشترك أو الاستثمارات الأخرى التى يحاسب عنها بطريقة حقوق الملكية بواسطة القطاع المطلب التقرير عنه عندئذ يجب أيضا الإفصاح عن إجمالى الاستثمارات فى هذه الشركات الشقيقة والمشروعات المشتركة.

١٢- تقوم الشركة بعرض تسوية ومطابقة بين المعلومات المفصح عنها للقطاعات المطلوب التقرير عنها وإجمالى المعلومات الواردة فى القوائم المالية المجمعة أو المنفردة، وعند عرض هذه التسوية والمطابقة تقوم الشركة بتسوية (مطابقة) الايرادات القطاعية مع ايراد الشركة من العملاء (ويشمل ذلك افصاحات عن نتيجة ايراد الشركة من العملاء غير المدرج ضمن أى قطاع)، وكذلك يتم تسوية (مطابقة) النتائج القطاعية من العمليات المستمرة مع القياس القابل للمقارنة لأرباح أو خسائر حقوق الملكية الناشئة عن العمليات المستمرة وكذلك مع أرباح أو خسائر الشركة من العمليات غير المستمرة مع أرباح أو خسائر الشركة من العمليات المستمرة وأيضا يتم تسوية (مطابقة) النتائج القطاعية من العمليات غير المستمرة مع أرباح أو خسائر الشركة من العمليات غير المستمرة ويتم تسوية (مطابقة) الأصول القطاعية مع أصول الشركة والالتزامات القطاعية مع التزامات الشركة.

وتجدر الاشارة هنا أنه يتعين البدء فى تطبيق المعيار الدولى للتقرير المالى رقم (٨) بدلا من المعيار المصرى الحالى رقم ٣٣ حيث أن هذا المعيار الأول يساهم بشكل كبير في إضفاء الشفافية على التقارير القطاعية للشركات، ويسعى من خلال فقراته إلى تمكين مختلف المستخدمين للمعلومات من معلومات تعكس ما يدور داخل الشركة، باعتبار أن هذا المعيار يركز على التقارير الداخلية للشركة كأساس للإفصاح على التقارير القطاعية، هذا التواصل السلس الذي يسعى له هذا المعيار يدعم مبادئ الحوكمة الساعية إلى حماية المساهمين وتمكينهم من حقوقهم لاسيما المتعلق منها بالحصول على المعلومات المالية حيث يشترط إمكانية تجميع القطاعات التي تم تحديدها على أساس التقارير الداخلية وتقديم معلومات منفصلة بشأنها، بشرط إذا كان هذا من شانه أن يمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة الآثار المالية المترتبة على الأنشطة التجارية في البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها، بالإضافة إلى تماثل هذه القطاعات من وجهة النظر الاقتصادية (SIJELMASSI et al., 2008)

وبشكل عام ينبغي الإشارة إلى نقطة مهمة وهي خلال مراجعة نظام التقارير الداخلية من طرف الإدارة، أن تضع في اعتبارها أن البيانات الداخلية هي أيضا أساس الاتصالات الخارجية، في هذا الصدد المعلومات قد تكون حساسة لأنه سيتم الإفصاح عنها، فمن المفيد توقع تأثيرها على مفهوم الأداء من قبل المحللين الماليين ووكالات التصنيف، وبالمثل فإن الطبيعة الإستراتيجية للمنظور التجاري من المعلومات الواجب الإفصاح عنها يأخذ بعين

الاعتبار الشركات المنافسة، من هنا يجب المقارنة بين هذه الأخيرة وبين الاستجابة لاحتياجات مختلف الأطراف أصحاب المصلحة من المعلومات (سفير، ٢٠١٣).

إن النهج الذي استند إليه مجلس معايير المحاسبة الدولية في صياغة المعيار IFRS 8 القائم على الرؤية الإدارية للتقرير عن القطاعات التشغيلية، يحدد بالدرجة الأولى التقارير الداخلية التي تتعامل بها الإدارة أنها هي الأساس الذي تعتمد عليها الشركة في تقسيم القطاعات التشغيلية واصدار تقارير قطاعية منفصلة في شانها، هذا الأساس يمكّن المساهمين الذين ليس لهم سلطة نفوذ داخل الشركة من تكوين فكرة عن التسيير الداخلي للشركة ومدى قدرة الوكيل في تشخيص محيط الشركة الداخلي والخارجي لتحقيق مصالحه، وفي نفس الوقت يساهم هذا المعيار في إرساء إطار فعال للممارسة الحوكمة من خلال هذه النظرة الإدارية .ذلك أن المسيرين دائما عند إعدادهم للتقارير الداخلية يأخذون في الحسبان بأن هذه التقارير سوف تكون أساس للإفصاح عن التقارير القطاعية وبالتالي تظهر للعلن، ما يحتم عليهم العمل أكثر لعكس أفضل صورة لمجهودهم الداخلي وبالتالي ينعكس على قيمة الشركة (سفير، ٢٠١٣).

المعيار IFRS 08 وتغيير نهج التقارير القطاعية

في ظل هذا المعيار تعكس المعلومات القطاعية نظرة الإدارة، فالنهج الذي يعتمد عليه هو مواءمة المعلومات القطاعية على حساب البيانات المستخدمة من قبل الإدارة، حيث أن أثار هذا المعيار على القوائم المالية تكون أكثر أهمية من المعلومات القطاعية للمعيار السابق، التي لا تعكس التقارير الداخلية للشركة، كما أن هناك تغييرات أساسية أدخلها تطبيق هذا المعيار. ويمكن تلخيص أهم الاختلافات بين المعيار IAS 14 والذى يناظر معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٣) والمعيار رقم IFRS 8 فيما يلى (SIJELMASSI et al., 2008)

- مستوى واحد للتقارير القطاعية :على عكس المعيار IAS 14 الذي يتطلب الحصول على معلومات على أساس اثنين من التقسيمات هما قطاعات العمل والمناطق الجغرافية فإن المعيار IFRS 08 يقدم هذه المعلومات على أساس التقارير الداخلية المستخدمة من قبل صناع القرار في مجال الأعمال لتقسيم القطاعات التشغيلية، وبالتالي قد تكون هذه القطاعات حسب الشركات، النشاط، أو منطقة جغرافية أو تشمل أجزاء مختلطة منها .يمكن أن تكون من أنشطة لا تولد

حتى منتجات خارجية، انطلاقا من تعقب هذا النشاط في التقارير الداخلية. ونتيجة لذلك فإن الشركات تقدم معلومات عن القطاعات في مرحلة الانجاز وحتى وحدات البحث والتطوير وأجزاء وظيفية مثل مركزية إدارة الخزينة على مستوى المجمع.....الخ عندما تكون هذه العناصر واردة في التقارير الداخلية المستخدمة من قبل الإدارة.

- **أساليب التقييم ليست ضرورية :** للتوافق مع معايير IAS/IFRS تستخدم الشركات نفس المبادئ المحاسبة المعتمدة في التقارير الداخلية لتقييم الأداء، حتى لو كانت هذه المبادئ ليست وفقا لمعايير IAS/IFRS. وقد يلجأ المديرين التنفيذيين إلى استخدام مؤشرات الأداء أو مستويات نتائج أو أصول مختلفة في القوائم المالية كأساس للتقييم.
- **معلومات تقوم أساسا على التقارير الداخلية :**على عكس المعيار IAS 14 فان المعيار IFRS 08 لا يعترف بتحديد المنتجات والتكاليف القطاعية، ولا يقدم قائمة محددة مسبقا عن معلومات القطاع. في الواقع هذا المعيار يتطلب الكشف عن معلومات إضافية أخرى خارج نتائج القطاع، وقيمة موجودات القطاع وأصل إيرادات القطاع التي هي معلومات إلزامية، لكن فقط إذا تم استخدامها بشكل منتظم من قبل الإدارة التنفيذية لاتخاذ القرارات.

وعلى ذلك يمكن تلخيص أهم الاختلافات بين المعيار IFRS 08 فيما يلي والمعيار والمعيار IAS14 فيما يلى:

	IAS 14 والمقابل له المعيار المصرى رقم ٣٣	IFRS 8 الجديد والواجب تطبيقه فى مصر
مجال التطبيق	نفسه (الشركات المدرجة أو في سياق إدراجها)	
تحديد القطاعات التشغيلية الواجب الإفصاح عنها	القطاعات المحددة من التقارير الداخلية وينبغي تقييمها بشكل منتظم من قبل متخذ القرار	قطاعات محددة وفقا للمخاطر والعائد. ويلزم مستويين من المعلومات (الأولى والثانوي): المنتجات/الخدمات والمناطق الجغرافية
معايير تجميع قطاعات التشغيل.	نفسه (على سبيل المثال قطاعات متطابقة اقتصاديا)	
مستويات الدلالة	مماثلة إلا أن معيار المحاسبة الدولي رقم ١٤يتطلب قطاع التشغيل، التي سيقدم بشكل منفصل، توجه معظم عائداتها من المبيعات الخارجية	
المبادئ المحاسبية للمعلومات المفصح عنها	المبادئ المحاسبية مطابقة لتلك المستخدمة في التقارير الداخلية	المبادئ المحاسبية المستخدمة من قبل الشركة لإعداد قوائمها المالية
توفير المعلومات النوعية	نعم	لا
توفير المعلومات الكمية	المعلومات الكمية في التقارير الداخلية	الافصاحات الكمية لكل مستوى من المعلومات (الأولى والثانوي)

Source : IRAQI, M, HOSSFELD, C Information sectorielle : la transition d'IAS 14 à IFRS 8 en France et en Allemagne, Revue Française de Comptabilité, N°460, Décembre 2012., p : 39

الجدول رقم (١) مقارنة بين IAS 14 و IFRS 8

ثانياً: تحليل لطبيعة التطور فى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي أحد المكونات الأساسية للإطار النظري للمحاسبة المالية والمستوى الثاني من مستويات الإطار النظري للمحاسبة، وهي جسر يربط بين هدف التقرير المالي من ناحية ومفاهيم الاعتراف والقياس من ناحية أخرى، كما أنها تعد من السمات والمزايا التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية والصفات التي تجعل المعلومات المحاسبية ذات فائدة كبيرة لمستخدميها وفقا للاطار المفاهيمى

لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASC, 1989) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى(FASB, 1980a, (1980b, 1984, 1985). وهذا هو الرابط الهام بين مصادر المعلومات وممستخدميها. وبالتالى فإن الخصائص النوعية تعتبر مؤشر لمستخدمها مُع استبدال مشكلة القرار بالخصائص النوعية. وهذه الخصائص النوعية تصف بكل تأكيد السمات الخاصة بنظام المعلومات المفيد عندما يتم استخدامها بغرض اتخاذ القرارات. والسؤال الذى يطرح نفسه هنا هو ما اذا كان من الممكن أن تحل الخصائص النوعية محل المستخدمين عندما تصدر الهيئات التنظيمية المعايير المحاسبية. واذا ما بدأنا بكل من " الملاءمة" و " الموثوقية" حيث كانت تمثل الخصائص الاساسية الأولية وبالتالى الأكثر أهمية (مع الاخذ فى الاعتبار أن الموثوقية تم استبالها بالتمثيل الصادق" فى الاطار المفاهيى المشترك عام ٢٠٠٨. وتمت الاشارة الى ضرورة الموازنة بين الخصائص النوعية ولكن لم يتم تقديم أى مساعدة تتعلق بالحكم المهني وذلك فى الاطار المفاهيمى الدولى.

الاطار المفاهيمى المشترك: The Conceptual Framework

يشتمل الإطار الفكري المشترك لأي علم على العناصر التالية: (الأهداف– المفاهيم –الفروض – المبادئ) ويتكون الإطار المفاهيمي فى المرحلة الأولى من كل من الأهداف والخصائص النوعية للمعلومات؛ الإطار المفاهيمي هو عبارة عن نظام متماسك يشتمل على مجموعة مترابطة من المفاهيم الخاصة بأهداف وأساسيات العلم والتى سينتج عنها معايير متسقه لطبيعة ووظيفة وحدود التقرير المالى. وتتمثل الأساسيات فى المفاهيم المحاسبية التى تعتبر المرشد فى اختيار الأحداث التى سيتم المحاسبة عنها، قياس هذه الأحداث، ووسائل توصيلها للأطراف المعنية. وتجدر الإشارة إلى أن الإطار المفاهيمى لا يصف المعايير ولكنه يمثل أساس لبناء المعايير المحاسبية.

وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكى بنشر هذا الإطار من خلال قوائم مفاهيم المحاسبة المالية *(SFACs)* Statements of Financial Accounting Concepts ويوضح الشكل التالى مكونات هذا الاطار حيث توضح القائمة ٨ *SFAC 8* الهدف من عملية التقرير المالى والخصائص النوعية التى يجب توافرها فى المعلومات المحاسبية بينما تصف القائمة رقم ٧ *SFAC 7* كيف يتم استخدام التدفقات النقدية والقيمة الحالية فى القياس المحاسبى. وتعرف القائمة رقم ٦ مفاهيم الاستحقاق المحاسبى للحسابات التى تظهر بالقوائم المالية والقائمة رقم ٥ تناقش مفاهيم التسجيل والقياس.

وباستعراض مكونات الاطار كما هو موضح بالشكل رقم (١) (Spiceland et (al., 2015, p.20 يتضح أن القوائم المالية تكون أكثر إفادة اذا ما توافرت خصائص نوعية معينة فى المعلومات المحاسبية كما أن الاعتراف والقياس المحاسبى الملائم يعتمد على العديد من الفروض والمبادئ التى تتضمنها عملية التقرير المالى.

الشكل رقم (١): الاطار المفاهيمي

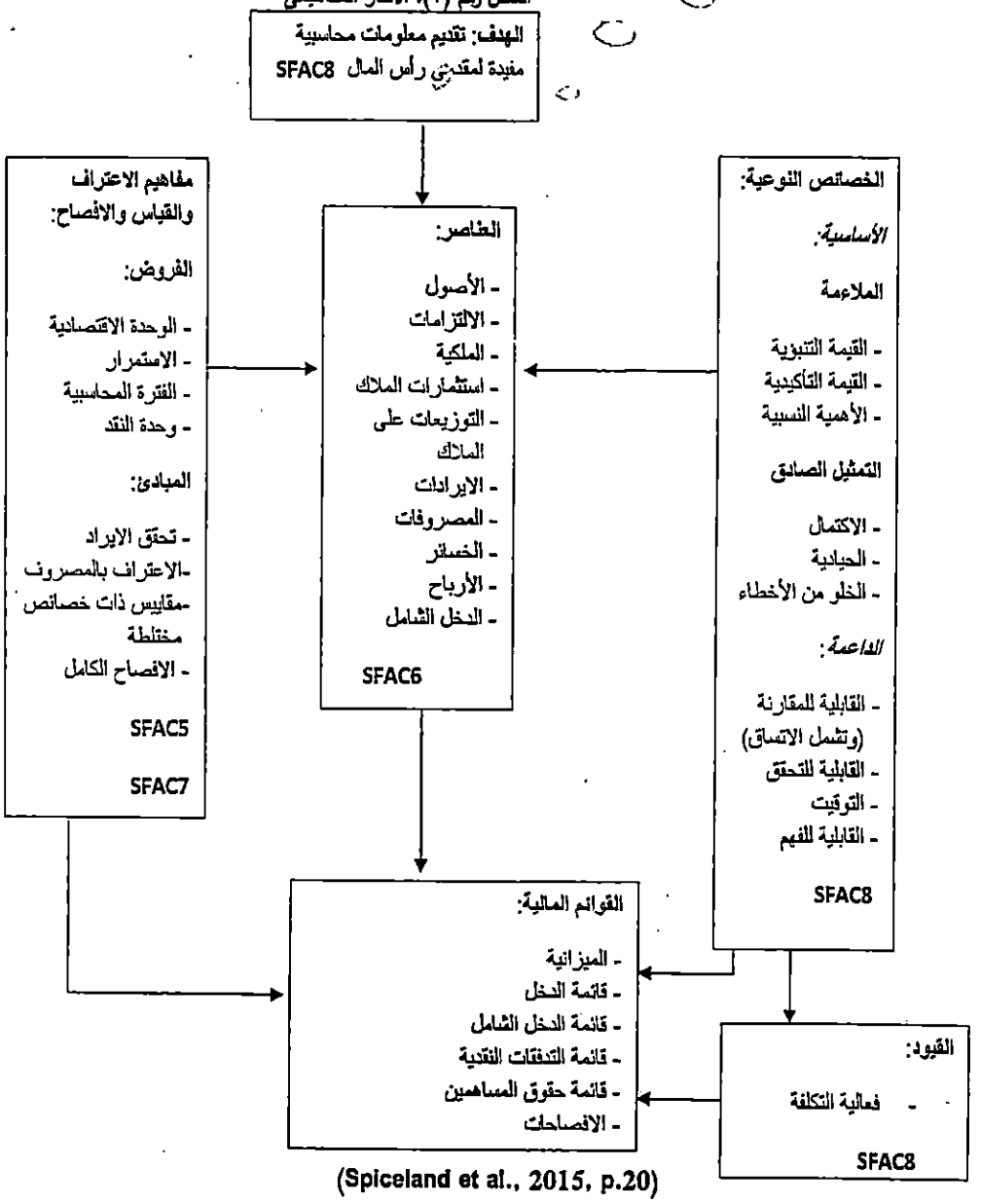

(Spiceland et al., 2015, p.20)

دور الاطار المفاهيمى:

تجدر الإشارة إلى أن الإطار المفاهيمى فى المعايير الأمريكية ومعايير التقرير المالى الدولية متشابهه الى حد كبير، ويتم تحويلها ومقاربتها الى حد كبير من خلال الجهود المستمرة بين مجلسى معايير المحاسبة الأمريكى والدولى. وعلى الرغم من ذلك فإن الإطار المفاهيمى للمعايير الأمريكية يعتبر بالدرجة الأولى مرشدا لواضعى المعايير لمساعدتهم فى تطوير معايير ذات جودة عالية. وفى معايير التقرير الدولية فإن الإطار المفاهيمى يعتبر أيضا مرشدا لواضعى المعايير ولكنه يقدم أساسا للممارسين لصنع أحكام محاسبية ملائمة عندما يتم اصدار معيار دولى لا يمكن تطبيقه provides a basis for practitioners to make accounting judgments when another IFRS stand-ard does not apply. أيضا فإن معايير التقرير الدولية تؤكد على المفهوم الجامع للقوائم المالية بحيث تمثل الشركة تمثيلا صحيحا وعادلا "true and fair representation". ولا تأخذ المعايير الأمريكية ذلك الاعتبار فى الحسبان.

<u>تحليل لطبيعة التطور فى الخصائص النوعية لمعلومات التقارير المالية:</u>

Qualitative Characteristics of Financial Reporting Information

من أجل أن تحقق عملية التقرير المالى الهدف الرئيسى وهو تقديم معلومات محاسبية عن الشركات تكون مفيدة فى عملية اتخاذ القرارات فإنه يجب أن تتوافر فى هذه المعلومات خصائص نوعية معينة لتحقيق هذا الهدف. ويوضح الشكل التالى رقم (٢) هذه الخصائص على شكل متدرج من حيث أهميتها النسبية؛ والهدف من توافر هذه الخصائص هو دعم فائدة المعلومات لاتخاذ القرارات enhance the **decision usefulness** of information.

الشكل رقم (٢)

التدرج للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

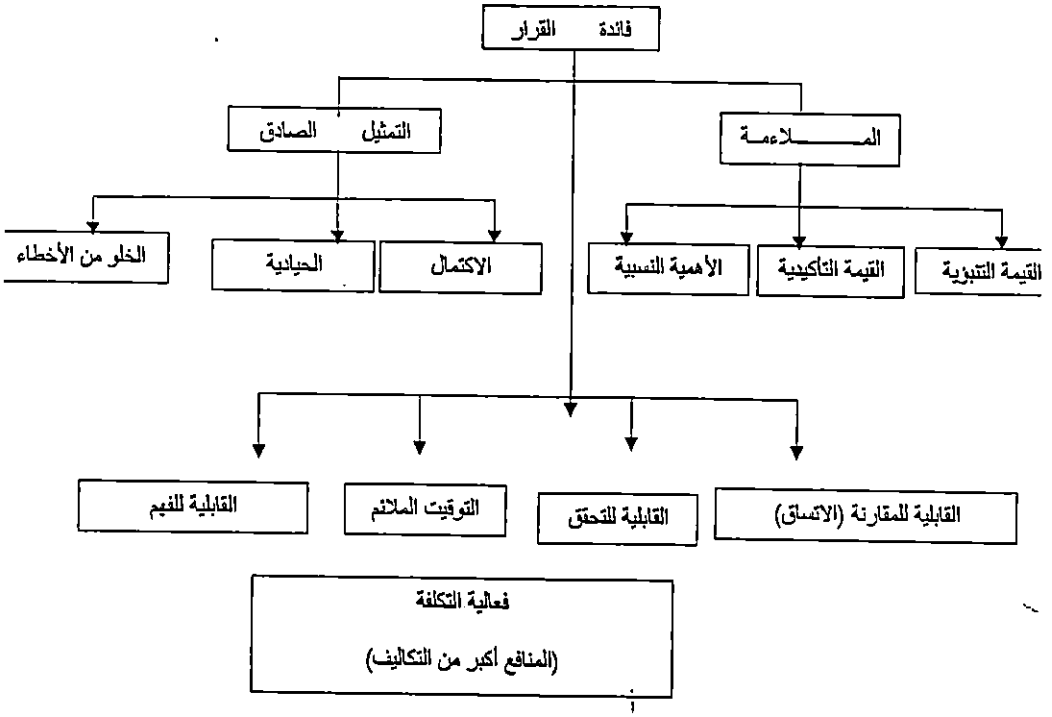

(Kieso et al., 2013)

ومن الشكل يتضح مايلى:

١- الخصائص النوعية الرئيسية Fundamental Qualitative Characteristics

تتمثل الخصائص النوعية الأساسية فى الملاءمة والتمثيل الصادق وهما خاصيتين غاية فى الأهمية وذلك من أجل أن تكون تلك المعلومات مفيده فى اتخاذ القرارات. هذا وتكون قيمة المعلومة قليلة اذا لم تكن ملاءمة وحتى اذا كانت ملاءمة ولكنها لا تمثل ويصدق الظواهر التى تقصد تمثيلها.

وفيما يلى تحليل لطبيعة هاتين الخاصيتين الهامتين وعناصرهما:

أ- الملاءمة: Relevance

تكون المعلومات المالية قادرة على احداث فرق فى القرارات التى يتخذها المستخدمين اذا اشتملت على قيمة تنبؤية و/أو قيمة تأكيدية. وهذه القيم هامة للغاية لمفهوم "جودة الأرباح" وهى القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية فى ضوء الأرباح الحالية. وتكون المعلومات المحاسبية هامة اذا ما كان لها تأثير على اتخاذ القرارات وهى جانب من جوانب الملاءمة والتى تعتمد على طبيعة أو حجم البند ولا يمكن تحديد حدا كميا أو قيمة معينة للأهمية النسبية حيث أنه ما يكون هاما فى موقف ما قد لا يكون هاما فى موقف آخر. كما أنه يجب الأخذ فى الاعتبار البعد النوعى للبند فمثلا قد تكون قيمة البند صغيرة من حيث الكم ولكن يكون لها تأثيرا كبيرا كأن تتحول صافى الخسارة مثلا الى صافى ربح. أى أنه لتحديد الأهمية النسبية تؤخذ العوامل الوصفية والكيفية معا فى الاعتبار. وبالتالى فإنه يتم الاعتماد على الأحكام الشخصية للشركة والمراجع فى تحديد ما اذا كان البند هاما ام لا. ومن البديهى أنه اذا لم تكون المعلومة هامة أو جوهرية فانها لا تكون ملاءمة.

ب- التمثيل الصادق Faithful representation

على الرغم من الدور الجوهرى الذى يلعبه التمثيل الصادق لاتخاذ قرارات صحيحة فإن مدى التمثيل الصداق لافصاحات الشركات والارتباط بين التمثيل الصادق والقدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لا يزال غير واضح فى الدراسات الأكاديمية. ويمكن أن يرجع ذلك لعدم القدرة على ملاحظة الجوانب الاقتصادية للعمليات والاحداث أو صعوبة تحديد مؤشرات لها.

This might be because the underlying economics of transactions and events are often unobservable and difficult to proxy for.

وبالتالى فإن تطبيق المعيار الأمريكى رقم ١٣١ الخاص بالافصاحات القطاعية أعطى الفرصة لتقديم الدليل لعلاج هذه الاشكاليات، فمن أهداف المعيار الأمريكى ١٣١ دعم التمثيل الصادق للتنظيم الداخلى لأنشطة الشركة على أساس المدخل الادارى للافصاحات القطاعية. وعلى الرغم من أن التنظيم الداخلى لأنشطة الشركة لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر إلا انه يمكن استنتاجها من خلال الاستراتيجية وأدب التمويل it can be inferred based on strategy and finance literature, والتى تفترض أن تجميع العمليات على أساس صناعى يحقق الكفاءات التشغيلية ويعظم من قيمة الشركة. وبافتراض أنه يتم تجميع أنشطة الشركة لزيادة الربحية وبناء عليه يتم تنظيم عمليات الشركة.

وفى هذا الصدد فإنه يمكن تعريف التمثيل الصادق للافصاحات القطاعية بأنه ما يترتب عليه عكس التنظيم الداخلى للشركة بصدق. ولذلك قام Botosan et al., 2011 بدراسة ما إذا كان المدخل الإدارى لتطبيق المعيار الأمريكى ١٣١ قد ترتب عليه تشجيع المديرين لتحديد القطاعات التى يتم الافصاح عنها والتى تمثل بصدق التنظيم الداخلى للشركة بشكل أفضل مقارنة بالمعيار الأمريكى الذى سبقه ١٤. ووجد الباحثون دعم لهذا الفرض فى هذه الدراسة سواء الشركات متعددة القطاعات أو ذات القطاع الواحد والتى غيرت من تعريفاتها القطاعية فى ضوء المعيار ١٣١ . كما أنهم وجدوا أن الشركات التى أفصحت عن قطاعات عديدة فى ضوء تطبيق المعيار ١٣١ مقارنة بالافصاح عن قطاع واحد فى ضوء المعيار ١٤ قدمت أقل افصاحات عادلة فى ضوء المعيار ١٤ ولكن أفضل افصاحات عادلة فى ضوء تطبيق المعيار ١٣١. وهذه النتائج تتفق مع الانتقادات الموجهه بأن مثل هذه الشركات تستفيد بدرجة كبيرة من مرونة المعيار ١٤ لتقديم افصاحات أقل تمثيلا صادقا. كما أنها تتفق مع المراقبين مثل المراجعين وهم فى غاية الحذر من تطبيق هذه الشركات للمعيار ١٣١.

ليس هذا فحسب بل إنه بدراسة الارتباط بين التمثيل الصادق وقدرة السوق على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وجد أن التمثيل الصادق الأكبر يدعم من قدرة السوق على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وعلى وجه التحدي فإنه وجد ارتفاع فى معامل استجابة العائد المستقبلية forward earnings response coefficient (FERC) للشركات التى زادت من التمثيل الصادق لافصاحاتها القطاعية.

وحتى يكون التمثيل صادق بشكل كامل فإنه يجب أن يتسم الوصف بثلاثة خصائص اذ يجب أن يكون **كاملا** بما فى ذلك التوصيفات والتوضيحات اللازمة، **وحياديا** بمعنى خلوه من التحيز فى اختيار او عرض المعلومات المالية. وتكون عملية صياغة المعايرر المحاسبية حيادية اذا كانت بعيده عن التحيز حيث أنه قد يترتب على التغيرات فى المعايير المحاسبية نتائج اقتصادية سلبية لشركات معينة، كما أن الضغوط السياسية قد تؤثر فى بعض الأوقات على عملية إصدار المعايير بغرض تحقيق نتائج معينة. ولذلك يجب أن يتم وضع المعايير المحاسبية بهدف تقديم معلومات محاسبية على أعلى مستوى من الجودة ولا يجب عليها أن تحقق أهداف اجتماعية محددة أو أن تكون لصالح مجموعة أو فئة على حساب الأخرى.

---

[٤] المعيار الأمريكى رقم ١٤ "التقارير القطاعية" هو المعيار الذى سبق المعيار الأمريكى رقم ١٣١.

كما يعنى التمثيل الصادق **الخلو من الخطأ** بمعنى ألا يوجد أخطاء أو اغفالات فى وصف الظاهرة وأنه قد تم اختيار وتطبيق العملية المستخدمة لإنتاج المعلومات المبلغ عنها دون أى أخطاء فى العملية (سمارة، ٢٠١٤). ولأن عدم التأكد حقيقة لا يمكن اغفالها عند قياس العديد من المعلومات المحاسبية حيث أنه من الشائع الاعتماد على التقديرات المحاسبية وبالتالى فإنه من المحتمل أن يكون هناك عدم دقه. وفى هذا الصدد فإنه يمكن القول بأن التقدير يكون متوفر فيه التمثيل الصادق اذا ما تم وصفه بدقه ووضوح وأنه تم تقديم معلومات كافية لمستخدمى القوائم المالية لفهم امكانية عدم الدقه الموجودة.

وينصح العديد من المحاسبين بمعالجة إشكالية حدوث الأخطاء نتيجة تطبيق التحفظ والتى تتطلب درجة عالية من التحقق والإثبات عند توقع أحداث جيده مقابل أحداث سيئة. وبالتالى فإن الخسائر تعكس بشكل أسرع فى صافى الدخل مقابل الأرباح وبالتالى يكون هناك تحيز لصافى الاصول بالنقص and net assets tend to be biased downwards. وبالطبع فإن الكمال أمر مستحيل ولكن المقصود هنا هو زيادة تلك الخصائص إلى أقصى حد ممكن. والخلاصة أن التحفظ لا تحقق الحياد. وقد أشارت القائمة رقم ٨ بوضوح الى رفض التحفظ كخاصية يجب توافرها فى المعلومات المحاسبية مع الاشارة الى أن التحفظ لا يحقق الحيادية وبالتالى لا يجعل المعلومات المحاسبية تتصف بالتمثيل الصادق. وعلى الرغم من ذلك فإنه من المحتمل أن يظل تطبيق التحفظ فى الممارسات المحاسبية وفى تطبيق بعض المعايير المحاسبية.

٢- الخصائص النوعية المعززة:

توجد أربعة خصائص نوعية تعزز من فائدة المعلومات الملاءمة والممثلة بصدق وهى *القابلية للمقارنة وقابلية التحقق والتقديم فى الوقت المناسب وقابلية الفهم*. وبالنسبة **للمقارنة** فأنه يجب أن تكون هناك قدرة على مقارنة المعلومات المحاسبية للشركات المختلفة خلال فترات مختلفة. واذا كانت القابلية للمقارنة هدف فإن الاتساق يساعد على تحقيق هذا الهدف من خلال استخدام نفس الطرق لنفس البنود.

وبالنسبة **للقابلية للتحقق** فإنها تساعد على طمأنة المستخدمين من أن المعلومات تمثل بصدق الظاهرة الاقتصادية التى تقصد تمثيلها وأن بامكان مراقبين مطلعين ومستقلين مختلفية التوصل الى اجماع بخصوصها. وغالبا ما يتم ربط الموضوعية بالتحقق وهذا يفسر استخدام التكلفة التاريخية فى قياس الاصول مقابل القيمة العادلة حيث أنها اكثر موضوعية وبالتالى تزيد من صدق التمثيل. ويمكن أن يكون التحقق مباشر أو غير مباشر.

وبالنسبة للتقديم فى الوقت المناسب فانها هامة من أجل أن تكون المعلومة مفيدة بحيث تساعد فى عملية اتخاذ القرارات ولذلك يتعين تقديم المعلومات بشكل دورى ربع سنوى بالاضافة إلى القوائم السنوية. وعليه يمكن القول بأن المعلومة تقدم فى الوقت المناسب اذا ما كانت متاحه قبل اتخاذ القرار وليس بعده.

وأخيرا القابلية للفهم والتى تعنى أن يكون مستخدم المعلومة المحاسبية قادرا على فهمها وعليه فانه يتم استبعاد المعلومات حول الظواهر المعقدة بطبيعتها والتى لا يمكن جعلها سهلة للفهم كما أنه يجب على المستخدم أن تكون لديه معرفة معقولة عن الاعما لوالانشطه الاقتصادية.

ويجب التأكيد على أنه يجب زيادة الخصائص النوعية المعززة الى أقصى حد ممكن ولكنها لا يمكن أن تجعل باى حال من الاحوال منفرده او مجتمعه المعلومات مفيدة اذا ما افتقدت الى الخصائص الأساسية كأن تكون غير ملاءمة أو غير ممثلة بصدق (سمارة ، ٢٠١٤).

القيد الرئيسى على التقارير المالية:فعالية التكلفة **Cost Effectiveness**
من المتعارف عليه فى هذه الحياه انه لا يمكنا الحصول على كل ما نريد. ولتحقيق فعالية التكلفة فان هناك قيود على الاختيارات المحاسبية. ويجب أن تزيد منافع تقديم المعلومات المحاسبية والتى تتوفر فيها كل الخصائص النوعية التى سبق ذكرها تكاليف الحصول عليها. وبالتالى يجب أن تكون منفعة زيادة فائدة القرارات اكبر من تكاليف الحصول على المعلومات. وتتمثل التكاليف فى تكلفة جمع وتشغيل ونشر المعلومات. كما أنها تتضمن تكلفة تفسيرها. وعلاوة على ذلك فإن هذه التكاليف تتضمن النتائج العكسية والسلبية الاقتصادية نتيجة تنفيذ المعايير المحاسبية. فعلى سبيل المثال لو أخذنا المطلب بأن يقوم كل قطاع تشغيلى بالافصاح عن معلومات مالية تفصيلية معينه فإنه بالاضافه الى تكلفة تجميع وتشغيل وتوصيل هذه المعلومات فان العديد من الشركات تشعر بأن هذا المطلب يفرض عليها ما يمكن أن يسمى بتكاليف "العيب التنافسى *competitive disadvantage* ". فهذه الشركات لديها تحفظ بأنه سيحصل المافسون على ميزة من وصولوهم الى بياناتهم التفصيلية.

ثالثاً: مدخل مقترح لتقدير مستوى الخصائص النوعية فى التقارير القطاعية

فى محاولة من الباحثة لتقدير مستوى الخصائص النوعية فى التقارير القطاعية بهدف تقييمها تمهيدا لرفع مستواها، رأت استخدام مدخل الأهمية النسبية من خلال الأوزان النسبية

للخصائص النوعية حيث تم اعطاء أوزان نسبية للخصائص الرئيسية والخصائص المساندة للمعلومات المحاسبية على النحو التالى:

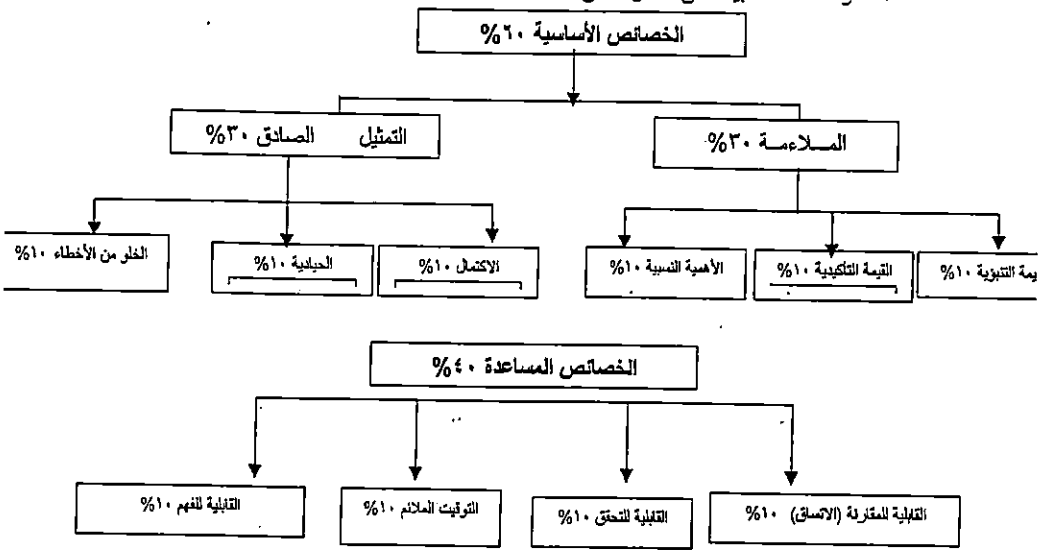

وبعد تقدير الأوزان الفعلية للخصائص فى التقارير القطاعية يمكن تبويب نتائج التجميع فى ثلاثة مستويات على النحو التالى:

٧٥% فأكثر مستوى مرتفع	اقل من٧٥% حتى ٥٠% مستوى متوسط	اقل من ٥٠% مستوى ضعيف

وفى العنصر التالى محاولة لتطبيق المدخل المقترح على بعض الشركات فى قطاع الاسكان والتعمير.

رابعا: الدراسة التطبيقية:

اختارت الباحثة أربعة شركات كبرى من العاملة فى مجال الاسكان والتعمير والمقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرية وهى:[٥]

- شركة مجموعة طلعت مصطفى القابضة.
- شركة بالم هيلز للتعمير.
- شركة مجموعة عامر جروب القابضة.
- شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير.

ومن استعراض التقارير الدورية الصادرة عن هذه الشركات فى ٢٠١٤/٩/٣٠ م تبين للباحثة أن التقارير المالية القطاعية لا يتم نشر معظمها والافصاح عنها لغير الإدارة فى بعض الشركات وعدم توفير تقارير قطاعية للمستخدمين من خارج الشركة فى شركات أخرى طبقا لمتطلبات المعيار المصرى رقم ٣٣ وتوضيحا لذلك تعرض الباحثة التحليل التالى:

١- -شركة مجموعة طلعت مصطفى القابضة.

التعريف بالشركة وأنشطتها

تأسست شركة مجموعة طلعت مصطفى القابضة TMG Holding شركة مساهمة مصرية فى ١٣ فبراير ٢٠٠٧ طبقا لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية. ويتمثل غرض الشركة فى الاشتراك فى تأسيس الشركات التى تصدر أوراقا مالية أو الدخول فى زيادة رؤوس أموالها.

مقر الشركة ومحلها القانونى ٣٦ ش مصدق الدقى – محافظة الجيزة – جمهورية مصر العربية.

تم اعتماد القوائم المالية للشركة عن الفترة المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ فى ١١ نوفمبر ٢٠١٤ طبقا لقرار مجلس الادراة المنعقد فى ذلك التاريخ.

المعلومات القطاعية:

القطاع عبارة عم جزء أساسى من المجموعة يقوم بتقديم منتجات أو خدمات معينة (قطاع أعمال) أو يقوم بتقديم منتجات أو خدمات فى بيئة اقتصادية معينة (قطاع جغرافى) وتختلف أرباحه وخسائره عن أرباح وخسائر القطاعات الأخرى.

---

[٥] القوائم المالية محل الدراسة مستخرجة من المواقع الالكترونية للشركات.

ايرادات وتكاليف النشاط

	٢٠١٤/٩/٣٠	٢٠١٣/٩/٣٠
ايرادات الوحدات المباعة	٢,٧١٦,٣٦٧,٩٩١	٢,٧٥٥,٥٠٧,٧٩٦
ايرادات تشغيل الفنادق	٣٧٠,٠٩٢,٩٤٤	٢٧,٧٠٧,٢٣٦
ايرادات خدمات مباعة	٢٤٢,١١٠,٧٤٠	٢٢٣,٦٤٩,٧٦٣
اجمالى الايراد *	**٣,٣٢٨,٥٧١,٦٧٥**	**٣,٢٥٦,٢٢٩,٩٩٥**
تكاليف الوحدات المباعة	١,٧٦١,٢٩١,٩٠٣	١,٨٨٩,٣٧٣,٦٧٥
تكاليف تشغيل الفنادق	٢٦٠,٢٥٨,٦٥١	٢٢٤,٢٢٨,١٥٥
تكاليف الخدمات المباعة	١٩٥,٦٣٧,٤٧٠	١٨٢,٣٨٦,١٦٦
اجمالى تكلفة الايراد **	**٢٢١٧١٨٨٠٢٤**	**٢,٢٩٥,٩٨٧,٩٩٦**

* تم استبعاد ايراد مقابل الاشراف بمبلغ ٣٦٢٣٣١٨١٧ جنيه مصرى.

** تم استبعاد تكلفة مقابل الاشراف بمبلغ ٣٦٢٣٣١٨١٧ جنيه مصرى.

٢- شركة بالم هيلز للتعمير.

نشاة الشركة:

تأسست شركة بالم هيلز للتعمير "شركة مساهمة مصرية" وفقا لأحكام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار وقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ولائحته التنفيذية ومع مراعاة أحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ بإصدار قانون رأس المال ولائحته التنفيذية.

غرض الشركة:

يتمثل نشاط الشركة فى الاستثمار العقارى بالمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة واستصلاح واستزراع الأراضى باستخدام طريقة الرى الحديثة مع مراعاة أحكام القوانين واللوائح والقرارات السارية وبشرط استصدار التراخيص اللازمة لممارسة هذه الأنشطة.

التقارير القطاعية:

قطاع النشاط:

هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات منفردة أو مجمعة والمرتبطة ببعضها البعض والتى تخضع لمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى.

القطاع الجغرافى

هو قطاع يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة إقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل فى بيئة إقتصادية مختلفة.

يقع نطاق عمل شركة بالم هيلز للتعمير "شركة مساهمة مصرية" والشركات التابعة لها فى جمهورية مصر العربية، لذا فهى تمتلك قطاع جغرافى وحيد ولا حاجة للتقرير عنه قطاعيا، كما تمتلك المجموعة قطاع نشاط محدد وحيد يتمثل فى الاستثمار العقارى بجميع أنواعه، ولا يمثل النشاط الفندقى قطاع نشاط محدد يجب التقرير عنه قطاعيا حيث أن ايرادات هذا النشاط ونتائج أعماله وعملائه يمثلون أقل من ١٠% من ايرادات ونتائج أعمال وايرادات المجموعة.

٣- شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير.

نبذة عن الشركة

الشكل القانونى للشركة

تأسست الشركة بموجب القرار الجمهورى رقم ١٩٥٩/٨١٥ باسم مؤسسة مدينة نصر وتم تحويلها إلى شركة مساهمة باسم شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير بموجب القرار الجمهورى رقم ١٩٦٤/٢٩٠٨، ثم أصبحت الشركة تابعة لهيئة القطاع العام للإسكان بموجب القرار الجمهورى رقم ١٩٨٣/٤٦٩.

تحولت الشركة بموجب أحكام قانون قطاع الأعمال رقم ١٩٩١/٢٠٣ الصادر فى ١٩٩١/٦/١٩ إلى شركة مساهمة مصرية تابعة للشركة القابضة بإسم شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير وبتاريخ ١٩٩٦/٦/٣٠ انعقدت الجمعية العامة غير العادية للشركة وقررت الموافقة على تحويل الشركة من العمل فى ظل احكام القانون رقم ٢٠٣ / ١٩٩١ إلى العمل تحت مظلة أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وقد تم النشر بصحيفة الشركات فى شهر يناير ١٩٩٧.

نشاط الشركة

تقوم الشركة مزاولة كافة الأنشطة المتلعقة بالتنمية العقارية للأراضى والمبانى والمنشأت بما فى ذلك الحصول على كافة الأراضى والعقارات وبيعها وتأجيرها وكذا القيام بأعمال تقسيم الأراضى وتزويدها بكافة أنواع المرافق اللازمة للتعمير والمتصلة به وذلك فى منطقة مدينة نصر وغيرها من المناطق بمحافظات الجمهورية وشراء وإنشاء واستغلال وتأجير وبيع جميع المبانى والأراضى وللشركة إنشاء وإدارة واستثمار جميع المنشأت السكنية والإدارية

السياحية والترفيهية وكافة المشروعات اللازمة لتحقيق هذه الأغراض وجميع العمليات العقارية والمالية والتجارية والترفيهية المتصلة بهذه الأراضى وكذا القيام بأعمال التصميمات والاستشارات الهندسية والإشراف على التنفيذ للغير.

الأصول الثابتة واهلاكاتها

يتم إثبات الأصول الثابتة بالتكلفة وتظهر بالميزانية المجمعة بتكلفتها التاريخية مخصوما منها مجمع الإهلاك والاضمحلال. تتضمن التكلفة التاريخية التكاليف المباشرة المتعلقة باقتناء الأصل، بالنسبه للأصول التى يتم انشائها داخليا تتضمن تكلفة الأصل تكلفة الخامات والعمالة المباشرة والتكاليف المباشرة الأخرى التى تستلزمها عملية تجهيزها الى الحالة التى يتم تشغيلها بها فى موقعها وفى الغرض الذى تم اقتناؤها من أجله، وكذلك تكاليف إزالتها وإعادة تسوية الموقع الذى توجد به هذه الأصول.

يتم المحاسبة عن المكونات الخاصة ببند من بنود الأصول الثابتة التى تختلف أعمارها الإنتاجية كبنود مستقلة ضمن تلك الأصول الثابتة.

تتضمن التكلفة الدفترية للأصول الثابتة تكلفة إحلال جزء أو مكون من مكونات تلك الأصول عندما يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية كنتيجة لإنفاق تلك التكلفة وكذلك يمكن قياس التكلفة بدرجة عالية من الدقة، هذا ويتم الاعتراف بالتكاليف الأخرى بقائمة الدخل كمصروفات عند تكبدها.

يتم تحميل الإهلاك على قائمة الدخل المجمعة وفقا لطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجى المقدر لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة، لا يتم اهلاك الأراضى، وفيما يلى بيان بالأعمار الانتاجية المقدرة لتلك الأصول:

	شركة مدينة نصر للإسكان والتعمير	شركة النصر للمدنية	شركة النصر للأعمال والتركيبات
المبانى	٥٠ سنة	١٠-٤٠ سنة	٢٠-٥٠ سنة
المصاعد	١٠ سنوات	-	-
الآلات والمعدات	قسط ثابت	قسط ثابت	قسط ثابت
آلات ومعدات نشاط انتاجى	٥ سنوات	٢-١٠ سنوات	٢-١٠ سنوات
آلات ومعدات خدمات ومرافق	٥ -١٢,٥ سنة	-	-
وسائل نقل وانتقال	٥ سنوات	٥ - ١٠ سنوات	٤ - ٦ سنوات
عدد وأدوات صغيرة	١ سنة	٤ - ١٠ سنة	٤ - ١٢ سنة
أثاث ومعدات مكاتب	١٠ سنوات	١٠ سنة	١٠ - ١٥ سنة

ومن الملاحظ أن الأعمار الانتاجية المقدرة لتلك الأصول موزعة طبقا لنوع الشركة.

٤- شركة مجموعة عامر جروب القابضة.

التعريف بالشركة وأنشطتها

تأسست شركة مجموعة عامر القابضة (عامر جروب) (شركة مساهمة مصرية) فى ١٦ مارس ٢٠٠٧ طبقا لأحكام القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والقانون ٨ لسنة ١٩٩٧.

تم قيد الشركة بالسجل التجارى برقم ٣٨٥٩١٠ بتاريخ ١٦مارس ٢٠٠٧.

يتمثل غرض الشركة فى الاشتراك فى تأسيس الشركات التى تصدر اوراقا مالية أو فى زيادة رؤوس أموالها.

تم اعتماد القوائم المالية عن الفترة الننتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ بموجب اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠١٤.

وقد لاحظت الباحثة أن أولى الشركات التى حاولت تطبيق متطلبات المعيار المصرى رقم ٣٣ هى مجموعة شركة طلعت مصطفى القابضة تليها شركة بالم هيلز ثم شركة مدينة نصر للاسكان والتعمير وفى المرتبة الأخيرة شركة مجموعة عامر جروب القابضة.

ومن طبيعة الافصاح الموضح فى الشركات السابقة يمكن للباحثة تطبيق المدخل المقترح كحالة على شركة مجموعة طلعت مصطفى القابضة باعتبارها الشركة الوحيدة من الشركات الأربعة التى عرضت الافصاح القطاعى بشكل أقرب لمتطلبات المعيار المصرى من الشركات الأخرى فيما يلى:

الخاصية	الوزن النسبى	الوزن التقديرى* [٦]
الأساسية:		
الملاءمة ٣٠%		
١- القيمة التنبؤية	١٠%	٨
٢- القيمة التأكيدية	١٠%	٩
٣- الأهمية النسبية	١٠%	٧
التمثيل الصادق ٣٠%		
٤- الاكتمال	١٠%	٨
٥- الحيادية	١٠%	٨
٦- الخلو من الأخطاء	١٠%	٩
الداعمة: ٤٠%		
٧- القابلية للمقارنة (وتشمل الاتساق)	١٠%	٩
٨- القابلية للتحقق	١٠%	٨
٩- التوقيت	١٠%	٩
١٠- القابلية للفهم	١٠%	٨
المجموع	١٠٠%	٨٣

من الجدول السابق يتضح أنه فى الشركة محل الدراسة مايلى:

الخاصية الرئيسية الأولى (الملاءمة)

تتوافر بمستوى مرتفع ٢٤/٣٠.

الخاصية الرئيسية الثانية (التمثيل الصادق)

متوافرة بمستوى مرتفع ٢٥/٣٠.

الخاصية الفرعية (القابلية للفهم)

متوافرة بمستوى مرتفع ٨/١٠.

الخاصية الفرعية الثانية (القابلية للتحقق)

متوافرة بمستوى مرتفع ٨/١٠.

الخاصية الفرعية الثالثة (القابلية للمقارنة)

متوافرة بمستوى مرتفع ٩/١٠.

الخاصية الفرعية الرابعة (التوقيت)

متوافرة بمستوى مرتفع ٩/١٠.

---

[٦] تم التقدير بواسطة الباحثة؛ ويفضل قيام هيئة الرقابة المالية بإصدار مؤشرات فرعية لكل عنصر يساهم فى اجراء التقدير للعناصر التى تم الافصاح عنها فى التقارير القطاعية.

ونتيجة لذلك يجب على الشركات الأخرى فى قطاع الاسكان إعداد والافصاح عن المعلومات القطاعية من خلال التقارير القطاعية التشغيلية طبقا للمعيار المصرى رقم (٣٣) بعد تعديله وفقا للمعيار الدولى للتقرير المالى رقم ٨ IFRS.

وبناء عليه يمكن القول بخطأ فرض الدراسة حيث اتضح انه توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبين الافصاح فى التقارير القطاعية التشغيلية والجغرافية، فكلما ارتفع مستوى الخصائص النوعية بهذه التقارير، كلما زادت القيمة المضافة من اعدادها واستخدامها.

النتائج والتوصيات:

أ- النتائج:

تبين من الدراسة النتائج التالية:

١- الافصاح من خلال القطاعات التشغيلية segment reporting أصبح ضرورة فى مجال زيادة القيمة المضافة من الإفصاح المحاسبى.

٢- الاصدارات الحديثة لمعيار اعداد التقارير القطاعية التشغيلية أدخلت تعديلات جوهرية يتطلب الأمر اصدار ما يقابلها فى مصر.

٣- إعداد التقارير القطاعية فى الشركات المصرية المسجلة فى سوق الأوراق المالية مازال ضعيفا ومحدودا.

٤- العمل بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الورادة بالاطار الفكرى المشترك الصادر عام ٢٠١٠ م فى التقارير القطاعية يساهم فى زيادة القيمة المضافة منها.

التوصيات: بناء على النتائج السابقة توصى الباحثة بما يلى:

١- ضرورة اصدار معيار محاسبى مصرى معاصر بدلا من المعيار رقم ٣٣ لمسايرة الاصدارات الحديثة فى ذلك وخاصة المعيار رقم ٨ IFRS.

٢- التقييم الدورى للافصاح بهذه التقارير من خلال هيئة الرقابة المالية واصدار قائمة بترتيب الشركات فى هذا المجال.

٣- اصدار دليل ارشادى عن أهمية وأساليب اعداد التقارير القطاعية التشغيلية فى ضوء متطلبات المعيار رقم 8 IFRS.

٤- استخدام هيئة الرقابة المالية لمؤشرات فرعية تعتمد على عناصر الاطار المفاهيمى المشترك الصادر عام ٢٠١٠ كأساس للتعرف على مستوى توافر هذه العناصر بالتقارير القطاعية واخطار الشركات بنتيجة التحليل السنوى لها.

المراجع:

أ- باللغة العربية:

١- د.آلاء مصطفى الاسعد، (٢٠١٣)، المعايير المحاسبية والتغيرات في بيئة الأعمال المعاصرة، ، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.

٢- د.سفير محمد، (٢٠١٣)، تطور أساس الافصاح عن المعلومات القطاعية وأثر ذلك على تدعيم ارساء مبادئ حوكمة الشركات وتفعيل الأداء- دراسة ميدانية - سياسات واتجاهات النظام المحاسبي المعاصر في ظل الحوكمة من أجل تفعيل أداء الشركات والمنظمات الحكومية. *المؤتمر الدولي الثالث لكلية إدارة الأعمال*، جامعة مؤتة الاكرم بعنوان اليقظة الاستراتيجية لمواجهة التحديات الأقليمية والعالمية في بيئة الأعمال المتجددة"

٣- د.أحمد محمد العمرى، د. سعيد ميشيل زويدان، سوزان رسمى عبد، (٢٠٠٧)، الافصاح عن المعلومات المالية فى التقارير المالية السنوية للشركات الصناعية الأردنية: دراسة ميدانية، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، جامعة الاسكندرية ، العدد رقم ٢، المجلد رقم ٤٤.

٤- سمارة محمد جاسم، (٢٠١٤)، تطوير الدليل المحاسبة الموحد العراقى للتوافق مع المعايير المحاسبية: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

ب- باللغة الأجنبية:

1- Allen, A. and Ramanna, K., (2013). Towards an understanding of the role of standard setters in standard setting. *Journal of Accounting and Economics*, 55 (1), 66–90.

2- Association for Investment Management and Research. (1993). Financial Reporting in the 1990's.

3- Ball, R. and Brown, P., (1968). An empirical evaluation of accounting income numbers. *Journal of Accounting Research*, 6 (2), 159–178.

4- Ball, R., (2006). International Financial Reporting Standards (IFRS): pros and cons for investors. *Accounting and Business*

Research, International Accounting Policy Forum, 36 (Supplement), 5–27.

5- Ball, R., Kothari, S.P. and Robin, A., (2000). The effect of international institutional factors on properties of accounting earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 29 (1), 1–51.

6- Barth, M.E., Beaver, W.H. and Landsman, W.R., (2001). The relevance of the value relevance literature for financial accounting standard setting: another view. *Journal of Accounting and Economics*, 31 (1–3), 77–104.

7- Barth, M.E., Konchitchki, Y. and Landsman, W.R., (2013). Cost of capital and earnings transparency. *Journal of Accounting and Economics*, 55 (2–3), 206–224.

8- Basu, S., 1997. The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 24 (1), 3–37.

9- Benjamin, S. J., Muthaiyah, S., Marathamuthu, M. S., & Murugaiah, U. (2010). A Study of Segment Reporting Practices: A Malaysian Perspective. *Journal of Applied Business Research, 26* (3), 31–41.

10- Berger, P. G., Hann, R., & Piotroski, J. D. (2003). The impact of SFAS no. 131 on information and monitoring. *Journal of Accounting Research*, 41(2), 163–163.

11- Beyond: A position paper of the *Association for Investment Management and Research.* Charlottesville, VA: AIMR.

12- Botosan, C., Stanford, M., (2005). Managers' motives to withhold segment disclosures and the effect of SFAS 131 on analysts' information environment. The Accounting review 80, **751–771.**

13- Bugeja, M., Czernkowski, R., & Moran, D. (2012). Did IFRS 8 increase segment disclosures? *Proceedings of the American*

Accounting Association Annual Meeting, Washington,4-8 August, 2012. Washington, DC, United States: American Accounting Association.

14- Crawford, L., Extance, H., Helliar, C., & Power, D. (2012). Operating Segments: The usefulness of IFRS No.8. *The Institute of Chartered Accountants of Scotland*, Edinburgh, UK: ICAS.

15- De Franco, G., Kothari, S.P. and Verdi, R.S., (2011). The benefits of financial statement comparability. *Journal of Accounting Research*, 49 (4), 895–931.

16- Dechow, P., Ge, W. and Schrand, C., (2010). Understanding earnings quality: a review of the proxies, their determinants and their consequences. *Journal of Accounting and Economics*, 50 (2–3), 344–401.

17- Dichev, I.D., Graham, J.R., Harvey, C.R. and Rajgopal, S., 2013. Earnings quality: evidence from the field. *Journal of Accounting and Economics*, 56 (2–3, Supplement), 1–33.

18- Epstein, M. J., & Palepu, K. G. (1999). "What financial analysts want." *Strategic Finance–Montvale*, *80* (10), 48–57. Association for Investment Management and Research. (1993).

19- Ettredge, M. L., Soo Young, K., Smith, D. B., & Stone, M. S. (2006). The Effect of SFAS No. 131 on the Cross-segment Variability of Profits Reported by Multiple Segment Firms. *Review of Accounting Studies*, 11(1), 91–117. doi: 10.1007/s11142-006-6397-9

20- Ettredge, M. L., Soo Young, K., Smith, D. B., & Zarowin, P. A. (2005). The Impact of SFAS No. 131 Business Segment Data on the Market's Ability to Anticipate Future Earnings. *The Accounting Review*, 80(3), 773–804.

21- FASB, Statement of Financial Accounting Standards No. 14 (SFAS 14), Financial Reporting for Segments of a Business Enterprise (Norwalk: FASB, 1976).

22- Financial Accounting Standards Board, (2010). *Statement of financial accounting concepts no. 8: conceptual framework for financial reporting.* Norwalk, CT: Financial Accounting Standards Board.

23- Financial Accounting Standards Board, Statement of Financial Accounting Standards No. 131 (SFAS 131), Disclosures about Segments of an Enterprise and Related Information (Norwalk: FASB, 1997).

24- *Financial Reporting in the 1990's and Beyond: A position paper of the Association for Investment Management and Research.* Charlottes ville,VA:AIMR.

25- Francis, J., & Schipper, K. (1999). Have financial statements lost their relevance? *Journal of Accounting Research, 37*(2), 319–352.

26- Herrmann, D., & Thomas, W. B. (2000). An analysis of segment disclosures under SFAS No. 131 and SFAS No. 14. *Accounting Horizons,* 14(3), 287–302.

27- IASB, (2010). *The conceptual framework for financial reporting.* London: International Accounting Standards Board.

28- IASB, 2013. *A review of the conceptual framework for financial reporting.* London: International Accounting Standards Board.

29- IASB, (2014). *IASB update,* May. London: International Accounting Standards Board.

30- IASC, (1989). *Framework for the preparation and presentation of financial statements.* London: International Accounting Standards Committee.

31- J. David Spiceland, James F. Sepe , Mark W. Nelson , Wayne M. Thomas , (2015) Intermediate Accounting, : 8th Revised edition,ISBN-13: 978-0078025839 ISBN-10: 0078025834 Edition

32- Jonas, G.J. and Blanchet, J., (2000). Assessing quality of financial reporting. *Accounting Horizons*, 14 (3), 353–363.

33- Joyce, E.J., Libby, R. and Sunder, S., (1982). Using the FASB's qualitative characteristics in accounting policy choices. *Journal of Accounting Research*, 20 (2), 654–675.

34- Kadous, K., Koonce, L. and Thayer, J.M., (2012). Do financial statement users judge relevance based on properties of reliability? *Accounting Review*, 87 (4), 1335–1356.

35- Kieso, Donald. E, Weygandt , and Warfield ,Terry .D , (2013) Intermediate Accounting ,12th Edition , *John wiley and sons Inc.*, New York , U.S.A .

36- Koonce, L., Nelson, K.K. and Shakespeare, C.M., (2011). Judging the relevance of fair value for financial instruments. *Accounting Review*, 86 (6), 2075–2098.

37- Kothari, S.P., (2001). Capital markets research in accounting. *Journal of Accounting and Economics*, 31 (1–3), 105–231.

38- Lee, S.K. (2010). A Comparative analysis of segment disclosures for pre-and post-SFAS No.131 periods. *Journal of Business and Accounting*, 2(1).117-129.

39- Li, Y. (2013). Segment reporting in Hong Kong listed firms: an empirical assessment of IFRS no. 8 (*Doctoral dissertation, Lincoln University*).

40- Lucchese, M., & Di Carlo, F. (2012). An Analysis of Segment Disclosure under IFRS 8 and IAS 14R: Evidence from Italian Listed Companies *(Working paper). University of Naples, Naples.*

41- Maines, L.A. and Wahlen, J.M., (2006). The nature of accounting information reliability: inferences from archival and experimental research. *Accounting Horizons*, 20 (4), 399–425.

42- Mardini, G. H., Crawford, L., & Power, D. M. (2012). The impact of IFRS 8 on disclosure practices of Jordanian listed companies. *Journal of Accounting in Emerging Economies,* 2(1), 67–90. doi: 10.1108/20421161211196139

43- Nichols, N., D. Street and S. Cereola, (2012), "An Analysis of the Impact of Applying IFRS 8 on the Segment Disclosures of European Blue Chip Companies," *Journal of International Accounting Auditing and Taxation* 21(2), pp. 79–105.

44- Nobes, C. W., & Stadler, C. (2014). The qualitative characteristics of financial information, and managers' accounting decisions: evidence from IFRS policy changes.

45- Power, M., (2010). Fair value accounting, financial economics and the transformation of reliability. *Accounting and Business Research, International Accounting Policy Forum*, 40 (3), 197–210.

46- Proposed Statement of Financial Accounting Concepts: Notes to Financial Statements (Norwalk, Conn: *FASB*, March 4, 2014).

47- Rahahleh, M. Y. (2010). Applying IFRS 8 Operating Segments in the Context of Segments Reporting in Jordan. *The Business Review*, Cambridge, 16(2), 226–235.

48- Sanders, J., Sherman, A., & Clark, S. (1999). New segment reporting: Is it working? *Strategic Finance,* 81(6), 35–38.

49- Street, D. L., Nichols, N. B., & Gray, S. J. (2000). Segment disclosures under SFAS No. 131: Has business segment reporting improved? *Accounting Horizons,* 14(3), 259–285.

50- Valenza, P. T., & Heem, G. (2010). An Analysis of Segment Disclosures Under IAS 14 and IFRS 8.(, Rochester, UK.

51- Van Beest, F., Braam, G. and Boelens, S., 2009. Quality of financial reporting: measuring qualitative characteristics. *Radboud University Nijmegen*, Working Paper.

ثالثا: مراجع باللغة الفرنسية:

1- SIJELMASSI, L, AMIOT, A, GRAUER-GAYNOR, I, Une nouvelle information sectorielle fondée sur votre reporting interne, Maîtriser les impacts et les opportunités de la nouvellePocket Guide, *Pricewaterhouse Coopers,* Mai 2008, pp : 04-06